

الحاجة إلى خدمات الإجهاض في دارفور وتشاد

تمارا فيتزر

رغبتها بذلك ضمن فترة لا تزيد عن ثلاثة شهور من الاغتصاب، أو إذا توفي الطفل في رحم أمه. إن الشروط واضحة في كلا الدولتين، لذا فإن إكراه المرأة على إتمام حمل ناتج عن اغتصاب هو انتهاك لحقها في الحياة والصحة.

المقاييس والواقع

تدعو التقديرات التمهيدية، حول توافر الخدمات الصحية للناجين من العنف الجنسي في دارفور إلى القلق. حيث أشارت منظمة رصد حقوق الإنسان (Human Rights Watch) إلى «عدم قيام وكالات الإغاثة الإنسانية في دارفور وتشاد بتطبيق التوجيهات المتعلقة بتوفير الرعاية الصحية للمتضررين من العنف الجنسي والعنف الجنساني» حيث أشارت المنظمة إلى أن واحدة من كل ست وكالات إغاثة في تشاد فقط عملت على توفير موانع الحمل الاضطرارية، والعلاجات الشاملة للأمراض الجنسية والمعالجة الوقائية لمنع انتقال عدوى نقص المناعة المكتسبة (HIV²). وتشكل موانع الحمل الاضطرارية - وهي جرعة زائدة من هرمون منع الحمل تعطي للمرأة خلال ٧٢ ساعة من حدوث الاغتصاب - حلاً فعالاً ورخيص التكلفة، ينصح به مركز العلاج السريري لضحايا الاغتصاب، والأهداف الإنمائية المستخدمة في مخيمات اللاجئين والنازحين داخليا، التابعان لمنظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين³.

يدعو هذا الكتيب إلى التالي:

- من حق النساء الحصول على المعلومات الكاملة المتعلقة بكافة خيارات إنهاء الحمل، بما فيها منع الحمل الاضطراري في المواقف الملائمة.
- يجب أن تكون مراكز توفير العناية الطبية على علم بالقوانين التي تتعلق بالإجهاض في الدول المضيفة، وعن توفر خدمات الإجهاض الآمن، إذا كان القانون يسمح به.

- في حال عدم توفر خدمات الإجهاض الآمن، يجب السماح للنساء بالحصول على الرعاية الطبية الكاملة، بما فيها الرعاية الطبية الطارئة للنساء اللواتي

لماذا لا توفر مراكز اللاجئين والنازحين داخليا في مراكز الرعاية الطبية التابعة لها خدمات الإجهاض والرعاية الطبية اللازمة لمعالجة التعقيدات الناتجة عن عمليات الإجهاض غير الآمن والإجهاض العفوي خاصة وأن حوادث العنف الجنسي والعنف الجنساني ما تزال منتشرة؟

وموانع الحمل.

وتستخدم ميليشيا الجنجويد العنف بانتظام كسلاح حرب، وهو خرق صريح للقانون الإنساني الدولي، حيث تعتبر الأعمال المماثلة التي وقعت في رواندا

هناك العديد من حالات الاغتصاب الموثقة التي ترتكب ضد النساء، والتي عادة ما تقع عند خروج النساء لجمع الحطب أو العلف أو لجلب الماء، أو خلال الحبس في دارفور وفي مخيمات اللاجئين في تشاد، وهناك حالات تخضع فيها النساء لممارسة الجنس قسرا مقابل الحصول على 'الحماية' من قبل الشرطة أو المقيمين في المخيمات من الذكور¹.

وكانت فرق منظمة أطباء بلا حدود في غرب وجنوب دارفور قد عالجت ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وشباط/فبراير ٢٠٠٥ ما يقارب الـ ٥٠٠ امرأة وفتاة، من اللواتي تعرضن للاغتصاب، حيث تعرض ثلثهن تقريبا للاغتصاب المتكرر. وتمثل هذه الأرقام جزءا بالغ الصغر من عدد الحالات الإجمالي التي تحدث على أرض الواقع، حيث أن النساء في السودان، كغيرهن من النسوة في مناطق الصراعات الأخرى، يرفضن الإبلاغ عن الحالات التي يتعرضن فيها إلى ممارسة الجنس بالإكراه خوفا من العزلة والهجر والعار.



طفلة مشردة في دارفور تعتنى برضيعها

والبوسنة جرائم ضد الإنسانية. إن على الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية العمل على تأمين الحماية للنساء من العنف الجنسي، وضمان الرعاية الطبية للنساء اللواتي يتعرضن له، وإعلام النساء والفتيات بحقوقهن، إضافة إلى توفير خدمات المشورة المناسبة اجتماعيا وثقافيا للنساء اللواتي في حاجة لها.

الإجهاض في تشاد قانوني فقط في حال وجود خطورة على حياة الأم وصحتها، أما في السودان، فيسمح بالإجهاض لإنقاذ حياة الأم، أو في حالة وفاة الجنين، أو إذا كان الحمل نتيجة اغتصاب تعرضت له المرأة، إذا شرط أن تعبر المرأة عن

وتؤدي واحدة من كل عشرين حالة اغتصاب إلى حمل غير مرغوب فيه، وعادة ما يهجر الأزواج زوجاتهم اللواتي تعرضن إلى الاغتصاب، إضافة إلى تعرض النساء لأمراض خطيرة مثل مرض «التهاب الحوض»، وللأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي مثل مرض «نقص المناعة البشرية» HIV.

وعادة ما يؤدي سوء التغذية، والصدمة النفسية والبدنية الناتجة عن التعرض إلى الاغتصاب، إلى الإخفاق في الحمل. وغالبا ما تلجأ النسوة إلى إجراء عمليات إجهاض غير آمنة، وذات تعقيدات خطيرة، نتيجة لنقص الخدمات الصحية

تشغل تمارا فيترز منصب باحثة في منظمة أيباس (IPAS) وهي منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على دعم النساء لممارسة حقوقهن الجنسية وحقوق الإنجاب (www.ipas.org).

بريد إلكتروني: fetterst@ipas.org

1. تأثير الصراعات على النساء والفتيات في دارفور. سبتمبر/أيلول 2005. www.unicef.org/spanish/emerg/darfur/files/sitan_unfpauicef.pdf
2. منظمة رصد حقوق الإنسان (Human Rights Watch)، العنف الجنسي وتناجه بين النازحين داخليا في دارفور وتشاد. نيسان/أبريل 2005. <http://hrw.org/backgrounders/africa/darfur0505/darfur0405.pdf>
3. www.who.int/reproductive-health/publications/clinical_mngt_survivors_of_rape/

على مزودي خدمات الرعاية الصحية، أن يكونوا -على الأقل- جاهزين لمعالجة التعقيدات الناجمة عن عمليات الإجهاض غير الآمن، حيث يعد إجراء عمليات إفراغ الرحم لمعالجة عمليات الإجهاض غير الآمن، أو الإسقاط، أو حتى الإجهاض المبكر، من أبسط الإجراءات الجراحية وأكثرها شيوعاً في العالم. إن الأعداد الكبيرة من النساء اللواتي يعانين أو حتى يمتن يمكن خفضها، لأن تكلفة توفير خدمات الإجهاض للنساء من اللاجئين والنازحين داخليا صغيرة للغاية.

يجب أن يأتي التغيير من المناصب العليا في الوكالات المانحة والوكالات العاملة. لأن حرمان النساء من حق الحصول على إجهاض آمن وقانوني لحمل ناتج عن حادث اغتصاب والمعلومات المتعلقة به، يعتبر خرقاً واضحاً للقوانين القومية ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية.

يخضعن لعمليات إجهاض غير آمن.

وتشير منظمة رصد حقوق الإنسان إلى أن مسألة توفير خدمات الإجهاض الآمن لا تتم مناقشتها في أي من مراكز العناية الطبية التي تستقبل المساعدات من وكالات الإغاثة العالمية. إضافة إلى عدم توافر أية دراسة لكيفية تطبيق معايير منظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث يترك الأمر لمبادرة مراكز الصحة، كي تحدد مراكز توفير الإجهاض 'الآمن' المحلية. ويبدو أن وكالات الإغاثة تعتقد بأنه ليس من المهم توفير خدمات الإجهاض الآمن، والمعلومات الدقيقة لضحايا الاغتصاب للاجئين والنازحين داخليا. ومن المحتمل، أن سياسات الولايات المتحدة المناهضة للإجهاض، قد ساهمت في الإحجام عن تأمين خدمات الإجهاض الآمن.

العودة المجهولة إلى جنوب السودان

غريهام وود وجيك فيلان

من قبيلة البانتو مصدرراً للنزاع لعدة سنوات. وسببت الماشية التابعة للدنكا أضراراً كبيرة في المحاصيل ومصادر الماء. وكانت الانقسامات العرقية بين «البانتو» و«النيليين» أحد أسباب العودة إلى الحرب في السبعينيات. ومؤخراً، كان هناك نزاع حاد بين السكان المحليين بالمقاطعات المتجاورة والدنكانيين.

استقر عدة آلاف لاجيء عائد من جمهورية الكونغو الديمقراطية في أبي، وأجبر الكثيرون على العودة بشكل غير آمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. استقر العائدون بسلام ولكنهم وضعوا الكثير من الضغط على إيجاد المصادر المشتركة، ولا يمكن القول بأنهم «اندمجوا» وأصبحوا مكتفيين ذاتياً.

حتى الآن، عادت نسبة ضئيلة من المهاجرين إلى السودان، ولكن هناك الكثير من التهديدات على استقرارهم، منها:

■ توفر العديد من الأسلحة الخفيفة

■ قلة المياه التي تتأثر بزيادة عدد السكان: يزداد الطلب على نقاط المياه وبالتالي تزداد الخلافات بين المجموعات حول من سيتحكم بها

■ غالباً ما يستقبل الهاربون من أولئك الذين يتقاتلون أو أولئك الذين أجبروا على حمل السلاح أو أولئك الذين

منطقة غرب إكواتوريا هي النقطة المركزية للاجئين السودانيين العائدين من الدول المجاورة مثل أوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولأنهم يصلون ومعهم القليل من الموارد، فإنهم بالتأكيد يضيفون المزيد من الفقر على مجتمعاتهم المضيفة. ومن الممكن أن تثير المساعدات من سوء الوضع والانقسامات إذا لم يتم الانتباه له بشكل كاف.

أية محاولة لتحديد أعداد «العائدين» و«المقيمين» فحركات السكان ليست أحداث تحدث لمرة واحدة وبالتالي تصبح قابلة للقياس. وقد يكون العائد هو شخص نازح داخلياً أو لاجيء أو مقاتل أو مخطوف. وبالرغم من أن مصطلحات «العائد» و«المقيم» تعتبر مصطلحات غير ثابتة بدون قيمة تحليلية، إلا أنها يمكن أن تكون مصطلحات خلافية بالفعل لأولئك المصنفين بموجب هذه المصطلحات في وكالات الغوث، والسلطات الحكومية والزعماء المحليين. مفاهيم «العودة» و«إعادة التعايش» بعيدة كل البعد عن البساطة عندما يعود العديد من المهاجرين إلى أماكن العيش الجديدة.

ومن المتوقع أن تجتذب بلدة ماريدي أعداد كبيرة من العائدين والمقاتلين السابقين مما سيُسبب بازدياد الطلب على العديد من الموارد والمواد النادرة جداً. وتحتوي ماريدي على أعداد كبيرة من النازحين داخلياً جاؤوا منذ زمن وخصوصاً قبيلة البور دينكا. وقد كان وجود هؤلاء المزارعين النيليين بين السكان الزراعيين

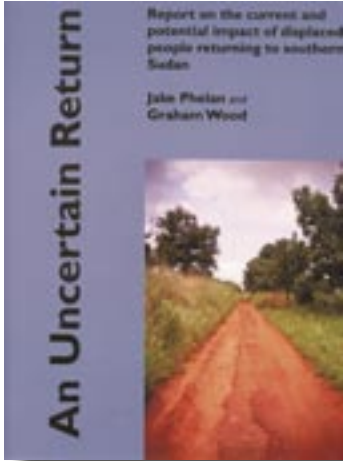
ودرس تقرير لمنظمة أوكيندن غير الحكومية الدولية في بريطانيا التأثير الحالي والمحتمل للعائدين إلى غرب إكواتوريا، وتأثيرات العائدين على الموارد المادية، وكيف ينظر المقيمون إلى العائدين والمسؤولية المحتملة المحددة بين أولئك الذين بقوا، وأولئك الذين قاتلوا وأولئك الذين تركوا.

ويتسم التاريخ الحديث للمنطقة بالحركة، فقد كانت نتائج القتال من أجل المدن مثل مريدي الذي ادارته الحكومة السودانية شديدة التدمير جداً وأدت إلى تفريق العديد من العائلات. وعندما سيطر الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقع استقرار نسبي. وبالرغم من ذلك أدى النهب، والخوف من التجنيد أو الإختطاف من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان، والقصف جوي من قبل الحكومة السودانية إلى هجرة الآخرين. وقد يكون بعض الناس غير مجبرين على الهجرو «بالقوة» لكنهم انتقلوا لينضموا إلى عائلاتهم أو غادروا تحسباً من اقتراب النزاع.

تعدّ الحركة الهائلة لأعداد السكان من

مستقل. الغاوين الإلكترونية. graham.wood@ockenden.org.uk
jakephelan@hotmail.com و

هذه المقالة هي ملخص لتقريرهما المقدم في شهر كانون ثاني/يناير ٢٠٠٦ بعنوان «العودة المشكوك فيها» التي سنجدها على الموقع: www.ockenden.org.uk/temp/UncertainReturnPDF1.pdf



للحصول على آخر المعلومات حول السودان، الرجاء الاطلاع على الموقع: www.reliefweb.int

توقعاتهم ومخاوفهم ليتمكنوا من مساعدة الأشخاص النازحين على الاندماج.

إذا رأى الناس في الجاليات المتقبلة منافع ملموسة من السلام الذين انتظروه مطولاً، عندها ستكون العودة والاندماج أسهل بكثير. وهذا سيكون الحال خصوصاً إذا شعر السكان بالمنافع قبل أن يبدأ عددهم بالتزايد بشكل ملحوظ وإذا أعدت الأرض مقدماً لاستقبال العائدين. ولكن وبحسب الاتجاهات الحالية، قد يبدو هذا الأمر صعب الحدوث.

أشار بحثنا إلى الحاجة إلى:

- استثمار خارجي كبير للبنية التحتية
- الاعتراف بأن العودة المهاجرين إلى منازلهم لم يكن أبداً أمراً بسيط
- التخلي عن التصنيف البسيط
- دعم السلطات المحلية والمجتمع المدني لتطوير بيئة تتمتع بسلام ثابت
- توفير فرص رسمية وغير رسمية تعليمية للجميع
- الإدراك الدائم لاحتمالية إندلاع النزاعات المحلية ذات النتائج الأوسع
- تأمين الحماية الكافية للجميع وضمان حصول كل المهاجرين على حق اختيار إمكانية ووقت العودة

■ إشارة فكرة «العودة» تعني نهاية الحركة: يحتفظ الكثير بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية العالمية التي مكونات حيوية لإستراتيجيات الإعالة.

جراهام وود هو مدير السياسات في مؤسسة اكيندن العالمية. و جاك فيلان هو مستشار

يعانون من الهجمات القبلية، وخاصة أولئك المهاجرين السابقين الذين يتمتعون بدرجة من التعليم يشعرون بأن بإمكانهم الاستفادة بشكل جيد من الدفعات أو السلام

■ نسب مرض الإيدز في ارتفاع: وقد تؤدي الأعداد الكبيرة من العائدين إلى إحلال المزيد من التوترات.

قد تجلب عودة السكان معها الحافز للتغيرات الاجتماعية الإيجابية. وبالرغم من ذلك مثل هذه التغيرات قد تعتبر كفروض أجنبية وبالتالي تستقبل بشكل سيء. ستجلب عودة الأشخاص المرحلين تغييرات عميقة قد تزيد حتماً من التوترات وسط ملتقى الهويات المتغيرة والقيم الاجتماعية.

تعتبر الدراسات التقديرية لأعداد العائدين المعدة لأغراض التخطيط مفيدة ولكنها خاطئة جداً وهناك سبب للتشكيك في هذه الفرضيات حول المقياس والتوقيت المتوقع لرجوع العائدين، فمن الصعب التغلب على القيود الاثنان الرئيسية على العودة التي حددها الاستبيان الذي نفذته المنظمة الدولية للهجرة، وهي قلة الأموال ووسائل النقل – بسرعة.

إعادة الاندماج هو مفهوم ثقيل الفهم، ويؤكد بقوة على العائدين: الأعداد الهائلة للنازحين التي تحتاج إلى استيعابها من قبل مجتمع فعال، يشبه نوعاً ما قطعة الإسفنج. ولم تلتفت تصورات المقيمين للعائدين الانتباه الكافي للهيئات السياسية أو الأكاديمية. إلا أنه من الضروري فهم

السودان: التوقعات والآمال الغير مؤكدة

تيم موريس

المتحدة التي طال انتظارها بدت وكأنها قد تأجلت للأبد. والبعثة الأفريقية القوية المتواجدة في السودان والمكونة من ٧٠٠٠ عنصر كان ينقصها الموارد الضرورية لكبح التدهور المتواصل للوضع الأمني وأعمال اللصوصية المنتشرة وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف المتحاربة. وتقدر اليونيسيف أن هناك ما يقارب النصف مليون نسمة في شمالي وغربي دارفور بحاجة للمساعدة الإنسانية ولا يمكن الوصول إليهم بسبب الصراع الدائر هناك. وعمل انعدام الأمن ونقص التمويل المادي على تقييد عملية تمديد

إن رفض الخرطوم بالسماح لـ «يان إيغلاند»، منسق الأمم المتحدة للإغاثة الطارئة، بزيارة دارفور – وطرد مجلس اللاجئين النرويجي من المنطقة المفعمة بالمشاكل – هو دليل آخر على مساعي حزب المؤتمر الوطني الحاكم لاحتواء المشاركة الدولية في السودان.

١٨٠,٠٠٠ نسمة قد لقوا حتفهم في العنف الدائر وأن قرابة المليونين قد أُجبروا على الهروب من منازلهم.

وحتى من قبل أن يتم منع إيغلاند من زيارة الخرطوم أو دارفور في أبريل ٢٠٠٦، فإن عملية نقل مسؤولية حفظ السلام في دارفور من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم

لقد نشب النزاع في دارفور في بداية عام ٢٠٠٣ عندما قامت حركة تحرير السودان وحركة المساواة والعدالة، الأصغر حجماً، بإشهار السلاح في وجه حكومة الخرطوم التي يهيمن عليها العرب، ورد حزب المؤتمر الوطني بدعم الميليشيا العربية المعروفة بقوات جنجويد، ويقدر العاملون في المجال الإنساني أن أكثر من